دقّت ساعة الصفر لنزول المعارضة اللبنانية للشارع

التحرك الاحتجاجي منسّق بين نصرالله وبري وعون والجيش يحفظ الامن ويمنع الاخلال بالسلم

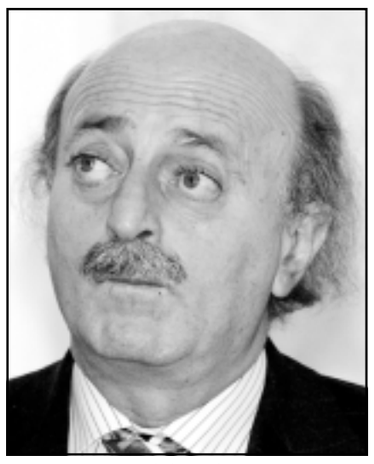
وليد جنبلاط

سعد الحريري

الشيخ حسن نصرالله

ميشيل عون

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

توقفت في المبدأ المبادرات السياسية لحل الازمة الحكومية وباتت الساحة اللبنانية في سباق مع ساعة الصفر للنزول الى الشارع في خلال 48 ساعة. وفيما تردّد أن التحرك الشعبي المعارض لاسقاط الحكومة سيكون مباغتا وسريا حفظا لوقع المفاجأة عادت اوساط معارضة لتقول إنه سيتم الاعلان قبل وقت قصير جدا عن سلسلة الخطوات المقترحة وفق خطة اتصالات منسقة بين كل من الرئيس نبيه بري ورئيس «التيار الوطني الحر» العماد ميشال عون والامين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله.

وأفادت مصادر مقربة من عين التينة بأن الرئيس بري امتنع عن الادلاء بأي موقف من الآن وحتى عشرة ايام، مشيرة الى أن هذا الامر قد يكون مؤشرا على إعطاء فرصة اخيرة لمبادرة معينة قد يقوم بها السفير السعودي عبد العزيز خوجة بعد عودته الى بيروت بموازاة حركة للسفير الايراني محمد رضا شيباني الذي زار امس العماد عون في الرابية في اطار البحث عن مخارج من خلال تطوير مبادرة الرئيس الاعلى لحزب الكتائب امين الجميل والرئيس عمر كرامي.

وألمح العماد عون الى امكانية حصول مبادرات ما في ربع الساعة الاخير من خلال الاشارة الى أن تأخير التحرك يوما أو يومين يمكن ان يشكل فرصة للتحرك.

ودعا عون في مؤتمر صحافي عقده عصر امس اللبنانيين الى المشاركة في الاحتجاج ضد الحكومة، مطمئنا الى سلمية هذا التحرك وبأنه «ليس عملية هجوم على عدو، انما لدينا اهداف بعدما خرجت الحكومة عن اطارها الدستوري».

وفي هذا المجال، برزت امس كلمة توجيهية لقائد الجيش العماد ميشال سليمان دعا فيها «العسكريين الى البقاء على جهوزية تامة لاداء الدور الوطني الذي مارسوه في الاعوام الماضية ولا يزالون حفاظا على حرية التعبير ومنع الشغب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة»، مؤكدا «ان هذه المهام تتطلب منهم التضحيات الجسام والجهود المضنية التي دأبوا على القيام بها»، كما دعاهم «الى البقاء على مسافة واحدة من الجميع والحفاظ على امن المواطنين كافة، بمن فيهم المعارضة والموالاة، وعدم التردد في التدخل لمنع الصدام بين الفرقاء والتصدي بحزم لأي محاولة اخلال بالامن».

واضاف قائد الجيش مخاطبا العسكريين: ان البلاد في حاجة ماسة لكم وان ثقة المواطنين بكم كبيرة، والجيش هو بحجم الوطن، ولاسيما انه ينتشر في ارجائه كافة، في سهوله وجباله واوديته ولن يسمح لأي طرف ان يعطل السلم الاهلي او يزعزع الثقة به.

واشار الى ان الوضع اليوم «لا يشبه في اي حال من الاحوال الوضع عشية اندلاع الحرب الاهلية عام 1975، فلا رغبة لدى المواطنين بالاقتتال، وقرارات الجيش متوازنة وواضحة وتقضي بالتدخل لحفظ امن الجميع، في حين انه في العام 1975 تم تعطيل دور الجيش ولم يستطع التدخل لوأد الفتنة وان الاجماع الحالي حول دوره الوطني هو التكليف الاقوى له شعبيا وشرعيا».

وكانت قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه نفت ما «تناولته بعض الصحف من كلام منسوب الى رئيس اركان جيش العدو الإسرائيلي دان حالوتس عن أن تمرير الاسلحة الى «حزب الله» في لبنان لا يزال يتواصل في ظل تعاون الجيش اللبناني مع الحزب ...».

وأكد البيان «اتخاذ الجيش الإجراءات المناسبة كافة، التي حالت ولا تزال دون دخول أي اسلحة غير شرعية الى الاراضي اللبنانية عبر الحدود البرية او البحرية، كما تؤكد إلتزام الجيش بالقرار السياسي للحكومة اللبنانية الذي أجمعت عليه مختلف الأطراف اللبنانية، وبالتالي فإن إثارة هذا الموضوع من حين الى آخر يأتي في سياق استهدافات العدو الإسرائيلي المتكررة للجيش للحؤول دون الاستمرار بأداء دوره الوطني الجامع».

اعلام حلفاء سورية يركز على اعتقال «القواتية» واعلام «المستقبل» يتحدث عن مخطط لتصفية 36 شخصية

قلق فلسطيني ولبناني عقب انشقاق 200 مسلح عن حركة «فتح الانتفاضة» والتحقيق مع سعودي وسوري اعتقلا في مخيم للاجئين شمال لبنان

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

بعد ايام على اغتيال الوزير بيار الجميّل لفتت تسريبات عن اعتقال مجموعات مسلحة سواء تنتمي الى «القوات اللبنانية» أو الى حركة «فتح الانتفاضة».

واللافت ان وسائل الاعلام الموالية لسورية ركزت على اعتقال الجيش اللبناني المجموعة المنتمية الى «القوات» فيما أضاءت وسائل الاعلام التابعة للاكثرية ولـ«تيار المستقبل» اعتقال المجموعة المنتمية الى «فتح الانتفاضة».

وتحدث إعلام «المستقبل» عن مخطط أوكلت المخابرات السورية أمر تنفيذه الى مجموعة تنتمي الى حركة فتح الانتفاضة بزعامة أبو موسى بهدف قتل 36 شخصية لبنانية، الأمر الذي اضطر «فتح الانتفاضة» الى تنظيم حملة تهدف الى التبرؤ من ارتباطها بهذه المجموعة مدعية أنها مجرد فرقة من «تنظيم القاعدة». وأضافت المصادر «ان المخطط التخريبي السوري الذي سبق وسوّق له الاسد ووزير خارجيته وليد المعلم تحت ستار «تجمع تنظيم القاعدة» في لبنان، تمّ فضحه قبل أربعة ايام عندما اعترف موقوفان من المجموعة التي تمّ ارسالها من دمشق الى مخيمي البداوي وبرج البراجنة، لدى مديرية المخابرات في الجيش اللبناني أنهما ينتميان الى حركة «فتح الانتفاضة» وينسقان عملهما بطلب من المخابرات السورية مع الرجل الثاني في الحركة ابو خالد العملة. وقد افاد الموقوفان وهما سوري يدعى حسام محمد صيام الملقب أبو محمد السوري، وسعودي يدعى محمد صالح سالم أنهما اتيا الى لبنان من ضمن مجموعة ضمت 200 عنصر توزع 150 منهم على مركز صامد في البداوي والخمسون الآخرون على مركز صامد في مخيم برج البراجنة.

وبينت التحقيقات ان كلا من صيام وسالم يحملان جوازين سوريين سليمين صادرين اصولا عن السلطات المختصة في دمشق.

وكان هذان الشخصان قد سلما الى مديرية المخابرات في الجيش اللبناني بعد إقدامهما في إطار اشكال وقع في مخيم البداوي على قتل عنصرين فلسطينيين.

وبينت التحقيقات ان هذه المجموعة التي اصبح اسمها فجأة «حركة فتح الاسلام» تابعة لمحمود كولاغاسي، وهو من اهم عملاء المخابرات السورية».

وتعليقا على هذا التطور الامني، دعا نائب رئيس المجلس النيابي فريد مكاري «جامعة الدول العربية ومجلس الامن الدولي الى وضع اليد على ملف مجموعة القتلة، التي دفع بها النظام السوري الى لبنان وكلفها بتصفية 36 شخصية لبنانية، بحسب اعترافات بعض العناصر التي اعتقلت من هذه المجموعة» على حد تعبيره.

وقال مكاري «ان النظام السوري المشكوك بضلوعه في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وسائر شهداء الحرية في لبنان، يواصل هجمته الارهابية القاتلة على لبنان وعلى قياداته الروحية والسياسية والاعلامية. وان الكشف عن معلومات بوجود شبكة من 150 عنصرا، دفع بها هذا النظام تحت ستار المنظمات المنشقة عن السلطة الفلسطينية اللبنانية، يمثل خرقا فاضحا لميثاق جامعة الدول العربية ولشرعة الامم المتحدة، والقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بلبنان وخصوصا لقراري مجلس الامن الدولي 1559 و1701».

واضاف: ان هذه المسألة باتت تمثل مسألة حياة او موت بالنسبة للبنان وان النظام السوري الذي يعيش حالة من الهلع مع اقتراب تشكيل المحكمة الدولية، قد اتخذ قرارا بالاعدام في حق القيادات الوطنية اللبنانية، وهو قرار بدأت تنفيذه بتصفية الوزير الشهيد بيار الجميل، بعد ان فشلت استقالة ستة وزراء من الحكومة اللبنانية في منع اقرارها لنظام المحكمة الدولية، وما المعلومات عن ارساله مجموعة كبيرة من القتلة المحترفين المكلفين بمواصلة هذه التصفيات، سوى الدليل القاطع على ان كل مخططاته تندرج في السياق نفسه.

جنبلاط: حلّ الأزمة صعب في ظل التدخل الإيراني

نائب عن كتلة «الوفاء للمقاومة»: نحن علناً حلفاء سورية وإيران وليكف الحريري عن «التفشيخ»

بيروت ـ لندن ـ وكالات ـ «القدس العربي»:

فيما يبدو على انه تجهيز للنزول الى الشارع ومع استمرار الحرب الكلامية والاعلامية بين قوى المعارضة والاكثرية في لبنان رد النائب في كتلة «الوفاء للمقاومة» حسين الحاج حسن على تصريحات رئيس كتلة «المستقبل» سعد الحريري في تصريح لجريدة «الاخبار» اللبنانية امس بأن «التحالف مع الأمريكي هو الخيانة للقضايا العربية وإذا كانوا لا يرون ذلك فليقولوا لنا ما هي الخيانة؟ فريق 14 شباط هو من كرّم جون بولتون المعروف بأنه أحد قادة الحرب على لبنان. والكل يعلم حجم التدخل الامريكي الوقح والسافر في كل الشؤون اللبنانية بدءاً بالسفير الامريكي جيفري فيلتمان وصولاً الى (الرئيس) جورج بوش الذي اعتبر أن التظاهر في لبنان هو ضد الدستور والمجتمع الدولي».

وأضاف: نحن علناً حلفاء سورية وإيران في مواجهة الهيمنة الامريكية الهادفة الى حماية اسرائيل. فلماذا لا يجاهرون بتفاهمهم مع الأمريكيين؟، متسائلاً «ما هو حجمهم أمام حجم الامريكيين».

وتابع «هم يقولون إن مصالحهم تتقاطع مع أمريكا ولكن الولايات المتحدة الامريكية تنفذ سياسة إسرائيلية في المنطقة».

وقال الحاج حسن: إذا كان التحالف مع سورية وإيران ضد امريكا خيانة بالنسبة إليهم، فليفسّر (الحريري) لنا كيف يكون التقاطع مع أمريكا الإسرائيلية لمصلحة الوطن؟».

وتوجه الى فريق الأكثرية النيابية بالقول: فليطلعنا فريق 14 شباط من أين يأتي بالمال الذي ينفقه على حركته السياسية؟ ولا يقولوا لنا إنه من مالهم الخاص أو أخلاقهم العالية. نحن عندما نتلقى دعماً إيرانياً للمدارس وغيرها نعلن ذلك. ولا نريد التحدث عن المؤسسات التابعة لهم والتي تتلقى دعماً بشكل دائم من الخارج والجميع يدرك ثمن هذا الدعم.

وتوجه الى الحريري قائلاً «فليعمل لمصلحة الوطن وليكف عن التفشيخ لمصلحة الامريكيين».

الى ذلك أكد رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط صعوبة إيجاد نقاط توفيقية في الأزمة الحالية في ظل التأثير الإيراني على الساحة اللبنانية. وقال في تصريح خاص لراديو «سوا» مساء امس الاول: ان هناك مشروعاً مختلفاً معروض على الساحة، ويناقض الأهداف اللبنانية سواء في الاستقلال أو في التحييد من الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

صحيفة: قيادة الجبهة الشمالية أمرت باطلاق القنابل العنقودية خلال حرب لبنان

■ تل أبيب ـ يو بي آي: قالت مصادر عسكرية إسرائيلية امس الأربعاء انه يشتبه في ان قيادة المنطقة العسكرية الشمالية هي التي أصدرت الأوامر بإطلاق القنابل العنقودية على مناطق مأهولة في جنوب لبنان خلال الأيام الأخيرة للحرب، وذلك خلافا لتعليمات رئيس الأركان الجنرال دان حالوتس.

وكان قائد الكليات العسكرية الجنرال غيرشون هاكوهين قد عين من قبل حالوتس للتحقيق في استخدام الجيش للقنابل العنقودية خلال الحرب ضد حزب الله في تموز (يوليو) وآب (أغسطس) الماضيين.

ونقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» عن مصادر عسكرية ان هاكوهين الذي حقق مع ضباط كبار في قيادة المنطقة الشمالية يستعد لتقديم نتائج التحقيق الى حالوتس خلال الأيام المقبلة.

وذكرت الصحيفة ان أنظمة الجيش التي وضعها حالوتس تسمح باستخدام القنابل العنقودية – التي تنشر ما بين 200 الى 600 قنبلة صغيرة فوق الأهداف ـ لتدمير مدارج الطيران والدبابات والجنود، في مناطق مفتوحة وغير مأهولة فقط.

ووجد تحقيق أولي للجيش أجراه الجنرال ميخائيل بن باروخ انه في بعض الحالات تم استخدام هذه الذخائر القاتلة بشكل لا يتوافق مع توجيهات حالوتس.

وقالت مصادر عسكرية للصحيفة ان القيادة الشمالية أمرت وحدات المدفعية باستخدام هذه القنابل خلال الأيام الأخيرة للحرب بالرغم من توجيهات رئيس الأركان. ويحقق هاكوهين في ما اذا كان حالوتس أوضح بما فيه الكفاية أوامره بعدم استخدام القنابل العنقودية في المناطق المأهولة. ويقوم المحامي العسكري الجنرال افيحاي ماندلبليت بمراجعة نتائج التحقيق لتحديد وجود أرضية لتوجيه اتهامات جنائية.

ولم تنف مصادر كبيرة في القيادة الشمالية الاتهام لدى سؤالها عن التقرير.

وطبقا للأمم المتحدة فان معظم القنابل العنقودية تم إطلاقها من قبل الجيش الإسرائيلي خلال الساعات الـ72 الأخيرة للحرب. وحسب تقارير إعلامية فان حوالي 40 % من القنابل لم تنفجر. ويقدر ان حوالى مليون قنبلة عنقودية انتشرت في الحقول والبلدات في جنوب لبنان.

وتقول السلطات اللبنانية ان 24 مدنيا قتلوا وأصيب 76 بسبب القنابل العنقودية في جنوب لبنان منذ انتهاء الحرب في 14 أغسطس الماضي.

وانفجرت معظم القنابل العنقودية في الحقول والبساتين.

واصدر مكتب الناطق باسم الجيش الإسرائيلي بيانا جاء فيه ان كل القنابل العنقودية التي أطلقت من قبل الجيش (حتى في المناطق المأهولة) تم إطلاقها بممارسة أقصى درجات الحذر وضد أهداف عسكرية فقط.

إسرائيل تضع 3 نشطاء سوريين في الجولان تحت الإقامة الجبرية

■ دمشق ـ يو بي آي: اتهمت مجموعة تطلق على نفسها «تجمع الجولان السوري» إسرائيل بوضع 3 من كوادرها تحت الإقامة الجبرية في بلدة مجدل شمس المحتلة.

وقالت المجموعة في بيان تلقت يونايتد برس انترناشيونال في دمشق نسخة منه قال إن «سلطات الاحتلال الإسرائيلي وضعت 3 من كوادر تجمع الجولان السوري تحت الإقامة الجبرية لمدة 15 يوما وذلك في قرية مجدل شمس المحتلة».

وقال البيان إن «مخابرات العدو قامت بسحب وثائق السفر من هؤلاء ومنعتهم من التحدث مع بعضهم كما حرمت عليهم الخروج من منازلهم بعد الساعة الـ8 مساء».

وأشار الى أن «وهيب الصالح وفارس الشاعر وكنج أبو صالح من قرية مجدل شمس خضعوا للتحقيق على خلفية نشاطهم في الجولان».

وأضاف أن هؤلاء «يقومون بنشاط وطني في إطار التجمع الذي ينسق مع الشخصيات الوطنية من عرب 1948».

ولفت البيان الى أن «التجمع ينشط في المجال الثقافي والوطني ودعم الأسرى والموقف الملتزم مع القيادة في القطر».

وشدد على أن الأشخاص الثلاثة تعرضوا للتهديد خلال التحقيقات الإسرائيلية معهم.

وبرز اسم «تجمع الجولان السوري» في الآونة الأخيرة حيث أخذ يصدر بيانات توزع في سورية عبر أجهزة الفاكس. وكانت إسرائيل احتلت الجولان عام 1967.

الحكم على رئيس حزب معارض في سورية بالسجن شهرا

■ دمشق ـ اف ب: حكم على المحامي حسن عبد العظيم رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي (معارضة) امس الاربعاء بالسجن شهرا واحدا بتهمة «حيازة منشورات محظورة»، بحسب ما ابلغ محامياه وكالة فرانس برس.

وقال المحاميان فيصل بدر وخليل معتوق لفرانس برس ان «المحكمة العسكرية في دمشق حكمت على عبد العظيم بالسجن شهرا واحدا وبغرامة مالية قدرها الف ليرة سورية (20 دولارا) بتهمة حيازته منشورات محظورة»، لافتين الى ان «هذا الحكم قابل للطعن».

واوضحا ان عبد العظيم متهم بحيازة منشورات للتجمع الوطني الديمقراطي المحظور الذي يضم العديد من احزاب المعارضة في سورية.

وقال بدر ان «هذه المحاكمة تتعارض مع اتفاقات جنيف التي تحظر محاكمة المدنيين امام محاكم عسكرية».

وانتقد عبد العظيم في تصريح لفرانس برس «السلطة السياسية التي تحاول من خلال الملاحقة والادعاء قمع حرية العمل السياسي والغاء دور المعارضة».

مصلحة السجون الإسرائيلية تعتدي على عشرات المعتقلين الفلسطينيين بالضرب المبرح

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

أكدت مصادر فلسطينية أمس أن سلطات السجون الإسرائيلية أقدمت على الاعتداء على نحو 90 أسيراً فلسطينياً يقبعون في سجن عوفر القريب من مدينة رام بالضفة الغربية بالضرب وتحويلهم للعزل الانفرادي في سجن أيالون بمدينة الرملة.

وذكرت جمعية الاسرى الفلسطينيين أن المئات من حراس المعتقل من جيش الاحتلال الإسرائيلي اقتحموا في ساعة متأخرة من ليلة أول أمس غرف المعتقلين واعتدوا عليهم بالضرب بالهراوات واقتادوا نحو 90 أسيراً منهم الى سجن أيالون بمدينة الرملة وأدخلوهم فيه في غرف العزل الانفرادي.

وأشارت الجمعية في موقعها على شبكة الانترنت أن المعتقلين الفلسطينيين تعرضوا للضرب المبرح بعدما رفضوا مخطط مصلحة السجون الإسرائيلية بنقلهم للعزل الانفرادي.

وذكرت الجمعية أن المئات من وحدة (نحشون) المتخصصة في قمع المعتقلين الفلسطينيين أقدموا قبل منتصف أول أمس على اقتحام (قسم 7) في معتقل عوفر واعتدوا على الأسرى الفلسطينيين بالضرب المبرح باستخدام الهراوات بعد أن قاموا برش غرف المعتقل بالغاز المسيل للدموع.

وقالت الجمعية ان إدارة السجن أعدت عدداً من الحافلات العسكرية وقامت عقب الحادثة بنقل الاسرى المحتجزين في معتقل عوفر مكبلي اليدين والقدمين الى قسم العزل في سجن أيالون، دون مبررات تذكر، ودون السماح لهم بأخذ أمتعتهم أو ملابسهم.

ومن جانبه أدان وصفي قبها وزير الاسرى الفلسطيني الحادثة وناشد مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية بحق أسرى الشعب الفلسطيني.

وأكد كبها في بيان صحافي على أن الاسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي يعانون الويلات جراء حالت التضييق والقمع اليومي والحرمان من ابسط الحقوق التي كفلتها القوانين والشرائع الدولية، محملا في الوقت ذاته سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن سلامة المعتقلين.

وتعتقل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سجن عوفر نحو 900 معتقل فلسطيني ينتمون الى مختلف التنظيمات الفلسطينية، وكانت سلطات الاحتلال حولت هذا المعتقل قبل نحو الشهرين من إدارة جيش الاحتلال الإسرائيلي الى إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية ليخضع بذلك لسيطرة شرطة الاحتلال.

على خلفية زيارة لبنان وسورية وزارة القضاء ترد الطلب لحل التجمع الوطني

بشارة: توصية المستشار القضائي بمثابة الندم للسماح للتجمع بخوض الانتخابات

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

ردت وزارة القضاء الاسرائيلية امس الاربعاء الطلب الذي قدمه احد المحامين اليهود ويدعى اوفير ميلير، لحل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على خلفية الزيارة الأخيرة التي قام بها نواب التجمع الى سورية ولبنان، وسوغت الوزارة قرارها برد الطلب وعدم حل التجمع الوطني في بيانها الذي عممته على وسائل الاعلام: وفق توصيات المستشار القضائي للحكومة، والتلخيصات التي قدمت على يد المحامية دليت درور، تقرر انه لا يوجد مكان لتقديم طلب بحل التجمع، وهذا القرار يعتمد على قرارات سابقة للمحكمة العليا. وبخصوص التحقيق مع نواب التجمع لزيارتهم لسورية ولبنان، انه من الصعب التحديد والتيقن بان الزيارة لدولة عدو تشكل جزءا اساسيا وفعالا ومتواصلا من نشاطات الحزب.

وقال النائب الدكتور عزمي بشارة رئيس التجمع الوطني الديمقراطي في حديث مع «القدس العربي»: هناك طلبات مستمرة ومتواصلة لحل التجمع الوطني، رد المستشار القضائي هو شكلي وقانوني يستند على قرارات المحكمة العليا، التي سمحت للتجمع الوطني بخوض الانتخابات، فان حل حزب اصعب من عدم السماح له بالمشاركة في الانتخابات.

واضاف: توصية المستشار القضائي هذه بمثابة الندم على السماح للتجمع الوطني بالمشاركة في خوض الانتخابات، والسبب في ذلك وفق تفسيرات المستشار القضائي بانه قد يكون الطابع المسيطر على الحزب دعم الكفاح المسلح، لكنه لا توجد اثباتات بان هذا الطابع هو المسيطر على نشاطات الحزب، لذا نحن نرى بمثل هذه الطلبات المتكررة بالتساؤل والشكاوى التي تتعامل معها الوزارة امرا في غاية الخطورة.

واكد النائب بشارة: نحن حركة وطنية، لديها برنامجها السياسي من خلال نهجها تعتمد اسلوب العمل السياسي القانوني المنظم، ولديها افكارها ومعتقداتها بحق الشعوب بمقاومة الاحتلال. تعرض الحزب لمثل هذه الحملات والطلبات يضعنا في حالة التبرير الدائم والمساءلة الامر الذي نرفضه بشكل قاطع.

يذكر ان المحامي اوفير كان قد قدم الطلب الى المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية والى مسجل الأحزاب في وزارة القضاء، وادعى فيه أن حزب التجمع خالف القانون وان هدف الزيارة الى سورية كان واضحا وهو عدم الاعتراف بشرعية قيام دولة إسرائيل.

وبالنسبة لموقف مكتب المستشار القضائي للحكومة، فكان عدم وجود إمكانية لحل حزب التجمع، استنادا على التحقيقات التي أجريت مع النواب عزمي بشارة، جمال زحالقة وواصل طه على خلفية زيارتهم لسورية، فليس بالامكان الاثبات انهم ارتكبوا اعمالا مخالفة للقانون، وليس بالامكان اثبات او اعتبار زيارة النواب الى دولة عدو على انها دليل واثبات قاطع على ان ذلك جزء مستمر من برامج وفعاليات الحزب، والزيارة لا تعتبر دعما لمقاومة مسلحة لدولة عدو او لمنظمة ارهابية ضد دولة اسرائيل.

وجدير بالذكر ان البيان الذي صدر عن وزارة القضاء حول القضية أشار الى أن التحقيق مع أعضاء الكنيست جاء بناء على طلب المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية، ولا توجد علاقة بين الطلب الذي قدم لحل الحزب وبين التحقيق مع نواب التجمع.

تسبقها حملة دعائية واسعة وبتمويل من بلدية القدس:

جولات سياحية مجانية لتكثيف التواجد اليهودي بالقدس وتكريس تهويد البلدة القديمة ومحيط الاقصى

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

بدأت بلدية القدس وبمشاركة مؤسسات اسرائيلية اخرى هذه الايام بحملة دعائية واسعة النطاق في وسائل الاعلام العبرية تدعو من خلالها الجمهور الاسرائيلي الى زيارة اماكن محددة في البلدة القديمة في القدس، خاصة تلك المحيطة بالمسجد الاقصى المبارك، في اغلبها تأخذ البعد الديني اليهودي والبعد السياسي والترفيهي كزيارة حائط البراق والنفق الارضي (وهو ما يسمونه بحائط المبكى ونفق الحائط الغربي زورا وبهتانا)، وكذلك زيارة منطقة سلوان، ويسمونه بمدينة داوود زورا وبهتانا، بالاضافة الى دعوة الجمهور الى حضور حفلات موسيقية وعروض مسرحية وفقرات لهو وترفيه من بينها مشاهدة افلام وثائقية عن القدس القديمة (بالطبع حسب الرواية الاسرائيلية) تعرض على واجهة السور الغربي للبلدة القديمة بالقرب من باب الخليل احد ابواب البلدة القديمة في القدس.

بالاضافة الى زيارة حارات القدس في البلدة القديمة والمطاعم والمتاحف والفنادق القريبة، ولتشجيع التجاوب مع هذه الدعوة فان زيارة هذه الاماكن تتم مجانا، وتهدف هذه الحملة الى تكثيف التواجد اليهودي في البلدة القديمة في القدس، مع بداية فصل الشتاء، خاصة في المناطق المحيطة بالمسجد الاقصى المبارك، ولتكريس سياسة تهويد القدس.

هذا وقد رصدت بلدية القدس بحسب ما نشرت وسائل اعلام اسرائيلية مبلغ مليون شيقل (نحو 230 الف دولار) نصفها في المجال الاعلامي لانجاح اهداف هذا المشروع، ويبدأ تنفيذ هذه الجولات ابتداء من مساء اليوم ويستمر لثلاث ليال متتالية على ان تستمر الحملة على مدار ثلاثة اسابيع متتابعة في ايام الخميس والجمعة والسبت.

ونظرة سريعة الى البرامج والاماكن المعروضة للزيارة تدل بلا شك الى هدف تكريس تهويد البلدة القديمة في القدس ومحيطها القريب، وعلى لائحة الاماكن المعدة للزيارة ، منطقة سلوان (حسب مسمياتهم الباطلة مدينة داوود)، عين سلوان، الحائط الجنوبي للمسجد الاقصى والمتضمن اثار القصور الاموية (يسمونه بهتانا الحديقة الاثرية)، حائط البراق، اسوار القدس القديمة المحاذية للاقصى، جولات في ازقة القدس القديمة، متحف قلعة داود (وهو بالحقيقة مسجد اسلامي) ومتاحف اخرى، والقائمة طويلة. ومما يشير الى ان الهدف من مثل هذه الحملات والزيارات المجانية هو تكريس تهويد القدس، وتكثيف التواجد اليهودي في هذا الوقت بالذات نشرت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية ملحقا خاصا تحت اسم مسار الى مدينة القدس، يتضمن اعلانات دعائية موسعة عن هذا المشروع التهويدي تضم شروحا عن بعض المناطق المعدة للزيارة، يكرس الرواية التلمودية حول هذه الاماكن وهي بالطبع مناقضة للحقيقة التاريخية والاثرية.